



أكد ضرورة تفعيل الجهاز الرقابي في الدولة لمحاسبة المقصرين والمخطئين والمتجاوزين مشعل الشطي لـ «الأنباء»: لا أؤيد الخروج إلى الشارع.. وحل الخلافات السياسية يجب أن يكون تحت قبة عبدالله السالم

الكويت بخير مادامت تمتلك من الطاقات الشبابية المحبة لتراب وطنها الكثير، فالشباب الكويتي طموحون لمستقبل أفضل لوطنهم ولديهم الرغبة في خدمة تراب هذا الوطن الطيب بكل المجالات. من هؤلاء الشباب هناك الكثير من النماذج التي تمثل ثروة تفخر بها البلاد لما لهم من جهود محمودة وبصمات مشهودة في ميادين العمل والإنجاز والنجاح. من هذه النماذج المشرفة التقت «الأنباء» شابا كويتيا طموحا غيورا على وطنه ومطلعا على كل المجريات ولديه رؤية ورغبة في الإصلاح والتغيير وهو المهندس والناشط السياسي مشعل الشطي. تناول الشطي خلال الحوار العديد من القضايا الملحة وعلى رأسها القضية الإسكانية بالإضافة إلى قضايا التعليم والصحة والبطالة، حيث أوضح رؤيته لهذه الأمور وكيف يمكن التعامل مع هذه القضايا بالشكل الأفضل من أجل الوصول إلى حلول تنتقل بالوطن إلى الإمام على طريق التقدم والازدهار. كذلك كان للشطي رأي في العلاقة بين الحكومة والمجلس وفي هذا السياق تمنى أن يسود التعاون بين السلطتين بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن ويديم الاستقرار ويهيئ المناخ للإنجاز. كل هذه وغيره تطرق له الحوار والتفاصيل الأوفى في السطور التالية.

حوار: آله خليفة

مختلفة؟
● الكويت لا ينقصها عقول مفكرة ولا موارد بشرية ولا موارد مالية ولكننا نعاني من سوء التخطيط بالإضافة إلى السرقات والمحسوبيات، فنحن نسمع عن مشروع مدينة صباح السالم الجامعية منذ زمن بعيد وحتى الآن لم يتم تنفيذ المشروع ونفتقد التي محاسبية المقصرين، فمواجهة الفساد تحتاج لإرادة حقيقية واستخدام كافة السبل والوسائل لتحقيق تلك الغاية.

القضية الإسكانية باتت تُوْرُق الجميع وغياب التنسيق الحكومي يسبب شللاً وتأخيراً في التنفيذ ويؤخر حلها

نعاني في الكويت من البطالة المقنعة بسبب عدم وجود سبيل لتوجيه الشباب

هل إنشاء هيئة لمكافحة الفساد مؤخرًا في الكويت يشكل بادرة أمل لمحاربة الفساد سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة؟

● هيئة مكافحة الفساد لازالت هيئة حديثة النشأة ولا بد أن تطلع على اجنحة عمل الهيئة والهدف من وراء إنشائها، ونأمل حقيقة أن يكون لها دور واضح في محاربة الفساد وان لا يقتصر دورها على إصدار تقارير لا جدوى منها.

علاج سوء الإدارة ترى أن الكويت تعاني من سوء إدارة فكيف يمكن مواجهة تلك الاشكالية؟

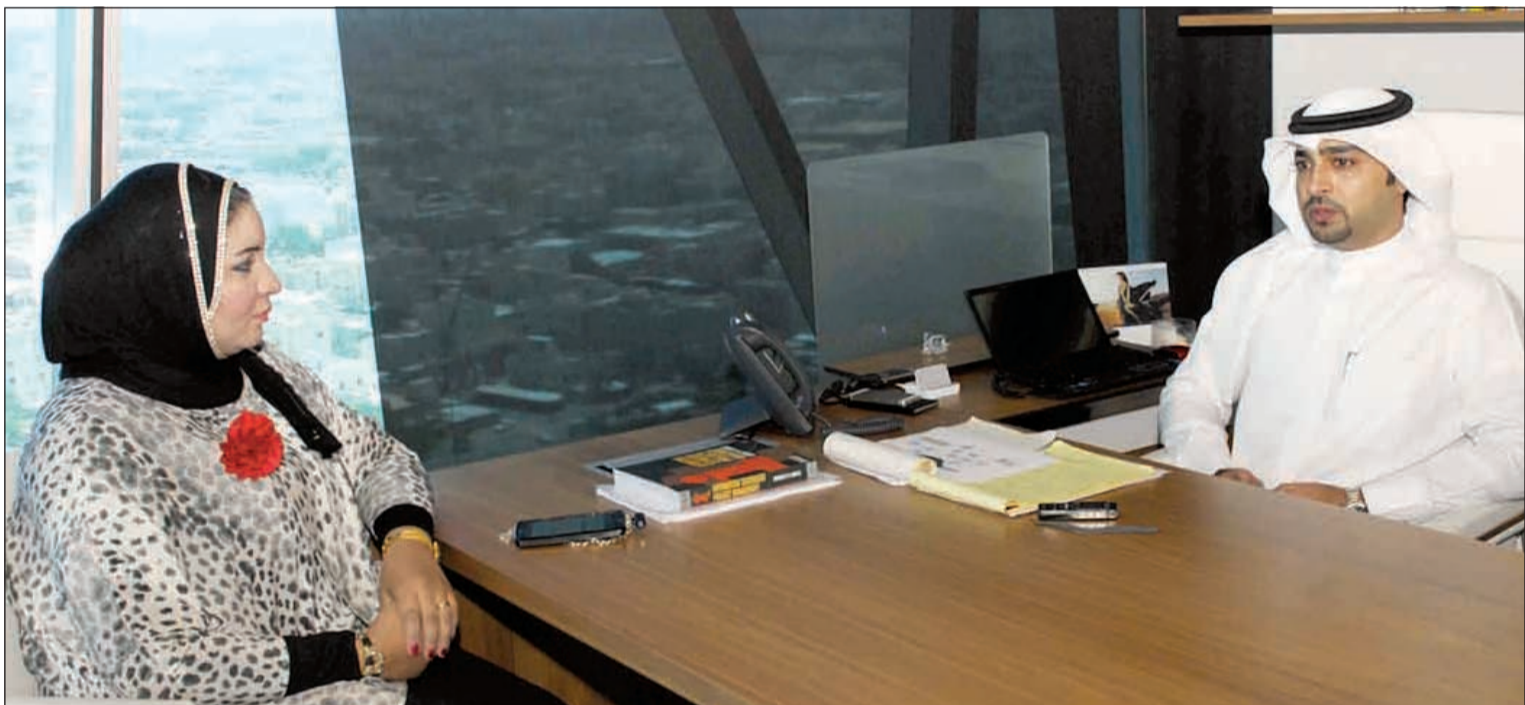
● من خلال الابتعاد عن لعبة الكراسي الموسيقية المتبعة حاليا والتي نراها اليوم على مستوى الوزارات والمناصب القيادية فذات الوجوه تنتقل من منصب لآخر، ويتم تدويرها دون إفساح المجال لضخ دماء جديدة ومؤهلة والسؤال «ما في بهالبلد الا هالولد، واقتراح تعيينهم في هيئة لاعبان بعيدا عن اتخاذ القرار. ونأمل من المسؤولين الالتفات الى المشاكل التي يعاني منها المواطنون سواء التعليمية أو الصحية أو الإسكانية وأيضا مشكلة البطالة، ففيما يخص المشاكل الصحية نجد حاليا ازدياد حالات الأخطاء الطبية والإهمال وهي كارثة في حق البلد لا يمكن السكوت عنها فنحن بحاجة للنهوض بالمؤسسة الصحية وأن يستمع المسؤولون بالوزارة لشكاوى الدكاترة حديثي التخرج الذين يعانون العديد من المشاكل ولا بد من فتح المجال للبعثات التخصصية الطبية بشكل اكبر مما هو متبع حاليا فلا بد من تطوير الجسم الطبي برمته في الكويت، فلا بد من تطوير أداء المستشفيات الحكومية، لاسيما أن المستشفيات الخاصة غير قادرة على علاج الكثير من الحالات الحرجة ويجولون تلك الحالات الى المستشفيات الحكومية بالإضافة الى إنشاء المزيد من المستشفيات الحكومية فعلى سبيل المثال في الدائرة الخامسة لا توجد إلا مستشفى واحدة تخدم حوالي 260 ألف نسمة.

إلا المؤسسات الحكومية هناك ازدياد في حالات الأخطاء الطبية والإهمال ونحن بحاجة للنهوض بالمؤسسة الصحية

فقد سمعنا عن مشروع مدينة الشدايد الصناعية من 9 سنوات ولم يتم شيء حتى يومنا هذا، ولا بد من الاستعانة بالأكاديميين المتخصصين من كلية الهندسة ومعهد الأبحاث في لجان الاختيار للمشاريع الصناعية وان لا يقتصر أعضاء اللجان على موظفي الهيئة العامة للصناعة فقط.

واليوم نعاني في الكويت من البطالة المقنعة بسبب عدم وجود سبيل لتوجيه الشباب إلا المؤسسات الحكومية. وننتسأل: أين المعاهد العلمية في الكويت ومعاهد البحث العلمي وتشجيع الشباب على الابتكار والإبداع؟ فلا يوجد إلا النادي العلمي، واستغرب ذلك في دولة تريد خلق جيل قادر على مواكبة التطور العلمي، وأتمنى حقيقة تفعيل دور وزارة الدولة لشؤون الشباب والأ يقتصر دورها على المشاركة في المؤتمرات.

في إطار الحديث عن الشباب الكويتي ولو تحدثنا عن محور التعليم فكيف تقيم حال التعليم العالي في الكويت في ظل وجود جامعة حكومية وحيدة لا تكفي الأعداد المتزايدة من الطلبة سنويا بما خلق أزمة قبول سنوية وما الذي ينقص الكويت لإنشاء جامعات حكومية جديدة في مناطق



(هاني عبدالله)

العالمي بما يدعم الاقتصاد الوطني ويمكن من ضمن بنود العقد أن يفرض عليه تشغيل كويتيين في المشاريع بما يؤدي لخلق جيل مدرب ومؤهل بما يكسبه من الخبرات المطلوبة، خاصة أن الشركات الدولية لا توجد لديها إشكالية في تلك الشروط.

في مجتمع شاب مثل المجتمع الكويتي يمثل الشباب فيه نحو 60٪ ومجتمع يتمتع بالرخاء المادي، كيف يمكن أن يواجه شباب مشكلة البطالة وعدم وجود وظائف للخريجين والخريجات؟

● البلد يشن من مشاكل كثيرة وأحمل الحكومة ونواب الأمة المسؤولية، فالكويت تعتمد في التوظيف على المؤسسات الحكومية وفي الفترة الأخيرة بدأت الحكومة تدعم القطاع الخاص والذي يقتصر على البنوك والشركات الاستثمارية والصناعية وبالتالي فاين سننوجه هؤلاء الخريجين، فلا بد من فتح المجال للقطاع الصناعي وخلق بيئة جاذبة للاستثمار بالإضافة الى ضرورة تفعيل الجهاز الرقابي في الدولة لمحاسبة المقصرين والمخطئين والمتجاوزين، فالكثير من الدول الخليجية سبقتنا في المجال الصناعي فمما المانع من خلق بيئة صناعية جاذبة في البلد مثل صناعات الألومنيوم فلا بد من تنويع مصادر الدخل القومي،

يتم إنشاء الشركة والسؤال كيف سيتم حل الأزمة الإسكانية ونطالب الحكومة بالإفصاح عن خططها لحل الأزمة وتكون في متناول الجميع للاطلاع عليها وفق جدول زمني محدد.

ومن المشاكل أيضا في القضية الإسكانية التأخير في تنفيذ المشاريع وهناك مقالون تأخروا بنسبة 40٪ عن موعد التسليم في المشروع ولم يتم سحب المشاريع منهم بينما القانون ينص في المؤسسة العامة للرعاية السكنية على أن أي تأخير يتجاوز 20٪ عن المدة المحددة للمشروع يتم سحب المشروع من المقاول وتسييل الضمان البنكي.

ونطالب وزير الإسكان بالإطلاع على الهيكل التنظيمي في المؤسسة العامة للرعاية السكنية خاصة أن 75٪ من موظفي المؤسسة إداريين فقط فنيين بما يحدث خلل في التنظيم. واستغرب من إعطاء شباب كويتيين حديثي التخرج مشاريع بقيمة 60 مليون دينار وهم لا يمتلكون الخبرة الكافية، وأقترح توفير الخبرات ولا مانع من أن يعمل تحت مظلتهم شباب حديثي التخرج لاكتساب الخبرة المطلوبة، كما لا بد من فتح العطاءات والمناقصات لشركات خارجية عالمية قادرة على الإنجاز في فترة زمنية وبتكلفة مادية أقل بنسبة تتراوح من 25-30٪ ويمكن فرض ضريبة على المقاول

مختلفة تماما بما يسبب شللاً وتأخيراً في تنفيذ الكثير من المشاريع وفيما يخص القضية الإسكانية، فهي إشكالية باتت تُوْرُق كل مواطن ومواطنة في الكويت من كل الشرائح والحكومة لم تضع خطة واضحة لحل هذه الأزمة فقد وصل عدد الطلبات الى 122 ألف طلب إسكاني والطلبات في ارتفاع بما يعني أن الأزمة ليست في طريقها الحل بل السي التفاقم والانفجار، ومعظم الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الإسكان اعنوا في تصريحات سابقة أنهم سيحلون القضية الإسكانية خلال 3 سنوات ولكن بعدما خرجوا من الحكومة لم يحاسبوا على تصريحاتهم فضلا عن تضارب التصريحات حول القضية الإسكانية فنجد ان الوزير يطلق تصريحاتا والمؤسسة العامة للرعاية الإسكانية تغرد في اتجاه آخر، وهناك قانون ينص على إنشاء شركة مساهمة كويتية يساهم فيها المواطنون بنسبة وهناك شريك استراتيجي والحكومة ممثلة بالهيئة العامة للاستثمار تساهم بنسبة معينة ويتم تأسيس تلك الشركة وتتكفل ببناء المساكن ومن تاريخ إنشاء هذه الشركة حسب الجدول الزمني الموضوع في المؤسسة العامة للرعاية السكنية سيتم تنفيذ أول مشروع خلال خمس سنوات بحيث يتم تسليم عدد معين من الوحدات الإسكانية ولكن حتى الآن لم

كيف تقيم الحالة السياسية حاليا والعلاقة بين المجلس والحكومة بنظرة الناشط السياسي؟

● من وجهة نظري ان هناك حالة من السيطرة الحكومية على مجلس الأمة، ولا أعتقد انه يوجد في المجلس الحالي معارضة حقيقية هدفها تحقيق مصلحة المواطن، ولكن اعتقد أن هناك اتفاقا نيابيا حكوميا على سياسات الحكومة التي تفتقد الرؤية الواضحة والسليمة الخطة الاستراتيجية، والأدلة على ذلك كثيرة.

هل ذلك يعني أنك تؤيد المعارضة التي كانت موجودة في فترة الفترات وخرجت الى الشارع وقادت مجاميع شبابية، أم أنك مع المعارضة تحت قبة عبدالله السالم؟

● في الحقيقة لا توجد معارضة حقيقية منذ فترة الاحتلال الصدامي وحتى يومنا هذا، وأنا لا أؤيد الخروج الى الشارع فهناك طريقا لحل الخلافات، إما الاعتقاد على لغة الغاب والخروج الى الشارع بما يشل البلد وإما تصفية الخلافات تحت قبة البرلمان من خلال وضع الحلول المناسبة، وأنا أؤيد الرأي الثاني، خاصة أن الخروج الى الشارع تلجا إليه الدول غير الديموقراطية، والمتفردة للنظام البرلماني. ومخرجات المجلس بالنهاية هي من اختيار الشعب ولو كان الاختيار صحيحا فلا اعتقد ان هناك حاجة للخروج الى الشارع ويمكننا تصفية الخلافات تحت قبة عبدالله السالم وعدم زج البلد في خلافات شخصية تضر ولا تنفع.

لو تحدثنا عن القضية الإسكانية كيف تجد تعاطي الحكومة مع هذا الملف المهم من جهة وأيضا دور النواب في حل المشكلة الإسكانية؟

● دور الحكومة باعتبارها الجهة التنفيذية ينصب على التخطيط ووضع خطة استراتيجة تفصل الممثل على أساسها الدولة وهي الممثل فان دور مجلس الأمة ينصب على الرقابة والتشريع، وبرأيي ان الحكومة تفتقد ترابط أعضائها ووزارات الدولة كل يعمل بسياسة

ليست هناك معارضة حقيقية في الكويت ولا ينقصنا عقول مفكرة ولا موارد مالية بل نعاني سوء التخطيط

لابد من تعزيز دور القطاع الصناعي وخلق بيئة جاذبة للاستثمار

تنمية المواطن أهم عناصر بناء الدولة الحديثة

في البداية نود إعطاء القراء نبذة تعريفية عن المهندس مشعل الشطي؟

● أنا حاصل على شهادة البكالوريوس في هندسة الكمبيوتر، وحاصل على الدكتوراه في انظمة SAP من سنغافورة ومرشح سابق لمجلس الأمة في دورتين، وحاليا أشغل منصب رئيس مجلس ادارة لعدد من الشركات الخاصة وناشط سياسي.

كيف تقيم الحالة السياسية حاليا والعلاقة بين المجلس والحكومة بنظرة الناشط السياسي؟

● من وجهة نظري ان هناك حالة من السيطرة الحكومية على مجلس الأمة، ولا أعتقد انه يوجد في المجلس الحالي معارضة حقيقية هدفها تحقيق مصلحة المواطن، ولكن اعتقد أن هناك اتفاقا نيابيا حكوميا على سياسات الحكومة التي تفتقد الرؤية الواضحة والسليمة الخطة الاستراتيجية، والأدلة على ذلك كثيرة.

هل ذلك يعني أنك تؤيد المعارضة التي كانت موجودة في فترة الفترات وخرجت الى الشارع وقادت مجاميع شبابية، أم أنك مع المعارضة تحت قبة عبدالله السالم؟

● في الحقيقة لا توجد معارضة حقيقية منذ فترة الاحتلال الصدامي وحتى يومنا هذا، وأنا لا أؤيد الخروج الى الشارع فهناك طريقا لحل الخلافات، إما الاعتقاد على لغة الغاب والخروج الى الشارع بما يشل البلد وإما تصفية الخلافات تحت قبة البرلمان من خلال وضع الحلول المناسبة، وأنا أؤيد الرأي الثاني، خاصة أن الخروج الى الشارع تلجا إليه الدول غير الديموقراطية، والمتفردة للنظام البرلماني. ومخرجات المجلس بالنهاية هي من اختيار الشعب ولو كان الاختيار صحيحا فلا اعتقد ان هناك حاجة للخروج الى الشارع ويمكننا تصفية الخلافات تحت قبة عبدالله السالم وعدم زج البلد في خلافات شخصية تضر ولا تنفع.

لو تحدثنا عن القضية الإسكانية كيف تجد تعاطي الحكومة مع هذا الملف المهم من جهة وأيضا دور النواب في حل المشكلة الإسكانية؟

● دور الحكومة باعتبارها الجهة التنفيذية ينصب على التخطيط ووضع خطة استراتيجة تفصل الممثل على أساسها الدولة وهي الممثل فان دور مجلس الأمة ينصب على الرقابة والتشريع، وبرأيي ان الحكومة تفتقد ترابط أعضائها ووزارات الدولة كل يعمل بسياسة